آراء أبي علي الشلوبين في حاشية الصّبان شرح الاشموني على الفية ابن مالك دراسة نحوية

The Grammatical Opinions of Abū ʿAlī al-Shalūbīn in al-Ṣabbān's Marginal Notes on al-Ashmūnī's Commentary on Ibn Mālik's Alfiyyah: A Grammatical Study

م.م. وعد جاسم طالب
المديرية العامة تربية البصرة

By Assistant Lecturer Waad Jasim Talib
wdjasmtalb@gmail.com

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة آراء أبي علي الشلوبيني في حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك وتحليل موقفه من القضايا النحوية مقارنةً بكبار النحاة مثل المبرّد وابن عقيل وابن هشام. وتكمن أهمية البحث في إبراز دور الشلوبيني كحلقة وصل بين النحاة القدامى والمحدثين، مبرزًا أن الدرس النحوي العربي ما يزال حيًا ومتجددًا، مستمدًا أصالته من التراث وفي الوقت ذاته مستشرفًا آفاق التطوير المستقبلي. أظهرت نتائج البحث أنّ الشلوبيني لم يكن معزولًا عن التراث النحوي، بل كان حاضرًا في ساحة النقاش مع كبار الأعلام. فقد وافق أحيانًا على ما ذهب إليه المبرّد في دقة التقعيد، وخالفه في مواضع أخرى مدعومًا بحجج دقيقة. كما تقاطعت بعض أنظاره مع ما قرره ابن عقيل في شرح الألفية، مع ميله إلى التفصيل في توجيه مواضع الخلاف. أما مع ابن هشام، فقد تجلّى تفاعله مع دقة التحليل وتعقّب المسائل، وهو التوجّه الذي يظهر أثره أيضًا في قراءات فاضل السامرائي المعاصرة، التي تستلهم

التراث وتعيد صياغته بروح حديثة. وبناءً على ذلك، يمثل البحث جهود الشلوبيني نموذجًا للتفاعل النقدي البناء مع التراث النحوي، مؤكدًا أنّ الدراسة النحوية العربية ما تزال حية ومتجددة، تجمع بين أصالة التراث وإمكانية التطوير المعاصر.

الكلمات المفتاحية : أبو علي الشلوبني ،شرح الاشموني ، حاشية الصبان ،ألفية ابن مالك ،الدراسات التراثية.

Abstract:

This study aims to examine the views of Abu Ali Al-Shalubini in Hashiyat Al-Sabban on Sharh Al-Ashmuni of Alfiyyat Ibn Malik, analyzing his positions on grammatical issues in comparison with prominent grammarians such as Al-Mubarrad, Ibn ʻAqil, and Ibn Hisham. The study is significant as it highlights Al-Shalubini's role as a link between classical and modern grammarians, demonstrating that Arabic grammatical studies remain vibrant and evolving, drawing their authenticity from heritage while exploring future developments.

The findings reveal that Al-Shalubini was not isolated from grammatical tradition but actively engaged in scholarly discourse. He sometimes agreed with Al-Mubarrad on precise grammatical codification and at other times differed, supporting his views with well-founded arguments. Some of his perspectives coincided with Ibn ʻAqil's commentary on the Alfiyyah, though he tended toward more detailed treatment of disputed issues. His interaction with Ibn Hisham is marked by meticulous analysis and tracing of grammatical problems, a methodological approach that is also reflected in contemporary readings by Fadel Al-Samarrai, which draw on heritage while reinterpreting it in a modern spirit. Consequently, Al-Shalubini's work represents a model of constructive engagement with grammatical heritage, confirming that the study of Arabic grammar continues to thrive, combining the authenticity of tradition with the potential for contemporary development. Keywords: Abu Ali Al-Shalubini, Sharh Al-Ashmuni, Hashiyat Al-Sabban, Alfiyyat Ibn Malik, Heritage Studies>

المقدمة :

يُعدّ علم النحو العربي من أهم العلوم التي أُنشئت لخدمة اللغة والقرآن الكريم. وقد كان مجالاً واسعاً للعلماء، ومنبعاً خصباً لجهودهم وحججهم. وقد تطور هذا العلم عبر مراحل من التدوين والشرح والتعليق، ليُتوّج بتراث غني يُظهر عمق فكر العرب وحرصهم على الحفاظ على اللغة العربية. ومن أبرز سمات هذا التراث ألفية ابن مالك، التي أصبحت مقصداً للطلاب ومرجعاً مهماً للعلماء، لما تضمنته من قواعد جامعة ومسائل جزئية موجزة ومحددة.

نظـراً لأهميتـه، حظـي هـذا النظـام بتعليقـات وإضافـات عديـدة، أشـهرها شرح الأشـموني، الـذي غطـى علـم النحـو والـصرف كامـلاً. وقـد أضافـت ملاحظـات الصبـان عـلى هامشـه إثـراءً للمـشروع، بمـا في ذلـك آراء العلـماء ومناقشـات المسـائل. كـما استُشـهد بأقـوال عـدد مـن الشـخصيات البـارزة في الدراسـات النحويـة، منهـم أبـو عـلي عمـر بـن محمـد بـن عمـر بـن عبـد اللـه الأزدي، المعـروف بالشـلبيني الأندلـسي الإشـبيلي (تلميـذ أبي بكـر بـن صـافي اللخمـي الإشـبيلي)، الـذي كان لـه أثـر بالـغ في تاريـخ الدراسـات اللغويـة العربية.تميـزت آراء الشـلبيني النحويـة بتحليلهـا الدقيـق وفهمهـا العميـق. لم يكـن مجـرد ناقـل لمـا سـبق، بـل قـدم فلسـفة جمعـت بـين تقديـر الـتراث اللغـوي القديـم ومقتضيـات العقلانيـة العلميـة. حـرص عـلى توجيـه الآراء، وقـدّم بعضهـا عـلى بعـض، مـدركًا فوائدهـا وعيوبهـا. وقـد أدى ذلـك إلى أن تُعـدّ شروحـه وأفـكاره مـوردًا أكاديميًـا ثريًـا يُظهـر العلاقـة الديناميكيـة بـين المـدارس اللغويـة المختلفـة. إن دراسـة وجهـة نظـره، كـما تظهـر في تحليـل الصبـان لوجهـة نظـر الأشـموني، تُتيـح نافـذة مهمـة عـلى مـدى وجـود نقـاش نقـدي بـين الأجيـال النحويـة، مـن المـبرد وابـن عقيـل إلى معاصريهـما، وأثر ذلـك عـلى الدراسـات الحديثـة. ومـن هنـا فـإن هـذا البحـث يهـدف إلى تتبـع النظريات النحويـة للشـلبيني في شرح الصبـان، وبيـان منهجـه في التحليـل والمناقشـة، مـع إبـراز مكانتـه ضمـن مسـيرة النظريـة النحويـة العربيـة ومسـاهمته في الحفـاظ عـلى هـذا المجـال وتطويـره.

أهمية البحث:

تنبـع أهميـة هـذا البحـث مـن اهتمامـه بجوانـب مهمـة مـن الـتراث النحـوي، وهـي آراء أبي عـلي الشـلبيني، كـما تجلّـت في شرح الصبـان عـلى شرح الأشـموني لألفيـة ابـن مالـك. يُظهـر هـذا البحـث عظمـة هـذا النحـوي الأندلـسي في بـلاد الشـام، ويُـبرز إسـهاماته في المجـال النحـوي، مـما يُـثري بـدوره واقـع الدراسـات النحويـة الراهنـة. كـما يُقـدّم البحث ثـروةً نحويـةً غنيـةً تجمع بـين الإبـداع والعمـق، مـما يُتيـح فهمًا أشـمل لتطـور الفكـر النحـوي مـن خـلال التفاعـل بـين النصـوص المكتوبـة والـشروح والحـواشي.

أسباب اختيار الموضوع:

١/ السـمعة العلميـة والأثـر الكبـير الـذي تركـه في المجـال النحـوي أهميـة شرح الصبـان عـلى ٢/ أهميـة شرح الأشـموني، فهـو مـن الـشروح التـي جمعـت أقـوال النحـاة ونقلتهـا بـروح نقديـة

٣/ قلـة الدراسـات المسـتقلة التـي بحثـت وحللـت آراء الشـلبيني في شرح الصبـان.

٤/ الرغبـة في إبـراز التفاعـل بـين المـدارس اللغويـة الأندلسـية والمشرقيـة، أدت إلى زيـادة ماليـة، وبالتـالي إلى ثـروة أكاديميـة كبـيرة.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أن النظريات النحوية للشلبيني في شرح الصبان على شرح الأشموني لم تُدرس دراسة كافية ومستقلة، رغم أهميتها في توضيح طبيعة الجدل النحوي في العصور اللاحقة، وبيان مدى توثيق تأثير الشلبيني على الفكر النحوي. ونتيجةً لذلك، يُعالج هذا البحث ثغرةً معرفية، ويُقدم الإجابة الرئيسية على السؤال التالي:

ما طبيعة آراء الشلوبيني النحوية كما وردت في حاشية الصبّان؟ وما منهجه في عرضها وترجيحها؟

اهداف البحث :

١/ دراسة آراء أبي علي الشلبيني في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، وبيان آرائه في مسائل لغوية مختلفة

٢/ مُسهبًا في شرح منهج الشلبيني، ومُبينًا مزايا وعيوب كل مفهوم نحوي .

. ٣/ مُقارنًا آراءه بآراء نحاة آخرين، كالمبرّد، وابن عقيل، وابن هشام، وفضيل السامرائي، يُبيّن كيف تطور علم النظرية النحوية عبر الزمن .

. ٤/ مُسلّطًا الضوء على قيمة شرح الصبّان كمرجعٍ هامّ لفهم تطور الدراسات النحوية، وفهم المسائل اللغوية بدقة .

. ٥/ مُناقشًا قيمة النقد والتحليل العلمي في تفسير المبادئ النحوية، والإضافة إلى التراث اللغوي للعرب

١: (ال) الموصولة هل هو مفرد أم شكلي؟ يُعدّ الجدل الدائر حول «ال» النسبية من أكثر القضايا جدلاً بين النحاة القدماء والمحدثين. فقد اختلفت وجهات نظرهم حول ماهيتها الفعلية: هل هي مجرد أداة تعريف، كما اقترح بعض النحاة، أم أنها مصطلح نسبي يعني «من»؟ هذا الاختلاف شكلي في المقام الأول، إلا أنه أثّر على تفسير العديد من الآيات القرآنية والأمثلة السردية. ونتيجةً لذلك، تتجلى أهمية هذا الموضوع في دقة اللغة العربية وتعقيدها، وعمق الفكر النحوي لدى النحاة القدماء، بالإضافة إلى تجلّي وجهة نظر النحاة المعاصرين من خلال الدراسات النحوية .

ذكر أبو علي الشلوبيني عن ال الموصول : استُخدم مصطلح «جعل القائم». لو كان مفردًا، لكان معناه فاعلًا، ولكان وقوفه مناسبًا للبناء، لأنه مهمل في هذا الصدد، والجملة الموصولة غير متوقفة على فاعل ضمير الوصل [1]

"أل» مفردة قابلة للتعريف... وهكذا يُعترف بالنمط، ويرى الخليل أن أداة التعريف «أل» والهمزة أصليتان، وهي همزة مُشكَّلة نتيجة كثرة النطق. وقد عبّر عنها سابقًا بكلمة «أل»، وقال بدلًا منها «أل» ولام، وهو ما فضّله الشاعر. يرى سيبويه أن أداة التعريف «ال» تُعتبر أداة تعريف أيضًا، إلا أن الهمزة تُعتبر حرفًا زائدًا في السياق. وبالتالي، تكون أداة التعريف مزدوجة. هذا ما وثّقه في تحليله لـ «التسهيل»، وهذا أيضًا هو

ظاهر قول سيبويه. في تحليله لـ «الكافي»، ذكر سيبويه على هذا الرأي، وتبعه المحلل، وهذا هو رأي العلماء اللاحقين.. قوله: «إنها أداة تعريف» يُذكّر برأيي الخليل وسيبويه. قوله: «أو وحدها» هو الرأي الثالث، وبقية الآية واضحة[٢]

هل لـ»ال» نفس معنى «ال» في مصطلح نسبي؟ شرح: جميع «ال» في الفاعل أو المفعول تُعتبر كلمات نسبية. يُسمى مفعول به الفعل «المغضوب عليه»، والمفعول به المباشر «الداعلون». إذا لم يكن للفعل مقطع لفظي، فلا يُعتبر مصطلحًا نسبيًا. إذا كنت تتحدث عن الرجل نفسه، فإن «ال» ليست مصطلحًا نسبيًا. لقد فكرتُ في الطالب. يُعتبر هذا ضميرًا نسبيًا لأنه يتبعه فعل مبني للمعلوم. وقد أوصيتُ باستخدام «المظلوم» بدلًا من ضمير الوصل لأنه يُطابق الفعل المبني للمجهول.

ومع ذلك، إذا استخدمنا نظام الضمير النسبي، فكيف يتفاعل مع الحرف؟ وأوضحوا أن: إجراء التحليل يُنقل إلى الجملة النسبية نظرًا للصعوبة المرتبطة بإثبات الإجراء في الجملة، وذلك لأن الإجراء مكتوب كحرف. إذا قلت: نصرت المظلوم، وهو ما يعني أن شخصًا ما قد ضلل، فأنت تقول: "al-" هو المفعول به المباشر لـ نصرت، ويتم نقل المشكلة إلى العبارة التالية، نظرًا لصعوبة إثبات صحة العبارة. هذه هي فلسفة البصرة، وترتبط فلسفة البصرة عادةً بالقواعد، لكنها بسيطة ومعقدة في نفس الوقت. لا: يشارك المضطهدون بشكل مباشر في الصيغة النشطة. ومع ذلك، فإن الفلسفة البسيطة والممتعة والجذابة هي: نصرت: الفعل والفاعل. المبتدأ: المفعول به المباشر في صيغة النصب

هذا الرأي صحيح: إذا كانت (ال) لفظًا نسبيًا، فإنها تكون غير متناسبة في عملية الإعراب، وبالتالي لا تعود إلى المفعول به والمفعول به. من هاجم زيدان فقد هاجمه، وأنا أول من ذكر زيدان في العبارة الأولى، ونتيجة[٣] لذلك، فقد حذفت الجملة المتعلقة بموضع زيدان الحالي في السؤال الأول. إذا كانت (يد)، فقد اختلف النحاة فيها: قال بعضهم: الذي هاجمه هو أنا، وقال آخرون: هو زيد، وقالوا: لا بد من جعل الفعل متعديًا، وإلا لما كان الضمير متصلًا بأداة التعريف، أو كان المحمول محرفًا أو ناقصًا. وقال آخرون: الضارب أنا، والهاء زيد، فإذا انقلبت العبارة، كان ذلك مستحيلًا، لأن الهاء لا تعود إلى الهاء .

الألف واللام اللتان تحملان معنى «ما» هما في الواقع جوهر الجملة، ولذلك يقولون: «نريده»، فنحذفه. لا أحد ينكر ضرر حذفهما من رابطي الألف واللام، حتى لو حُذفا من رابط «من» الذي ينبغي إثباته. بل إن حذفهما مفيد في «ما» عند الحديث عن «الذين ضربوا

زيـدًا» و»الذيـن ضربـوا عبـد اللـه زيـدًا»، لأن «أولئـك» فعـلٌ في ذاتـه، فاعـلٌ ومفعـولٌ بـه، فأصبـح الأربعـة فعـلًا واحـدًا، فـلا يجـوز حـذف «أولئـك» ولا الفعـل المرتبـط بـه. حُـذف المفعـول بـه «طوعًـا» لتسـهيل الأمـر، لأن الفعـل سـيجد صعوبـةً في الوصـول إلى المفعـول بـه عنـد محاولتـه ذلـك. وإلا، لخلـت الجملـة مـن جملـة وصـل تصـف ضمـير الوصـل. الألـف واللام جـزءٌ مـن تعريـف «أحدهـم»، وموقعهـما مميـزٌ عـن غيرهـما بقيـة حـروف الأبجديـة، كـما دخلت أولًا في منتصـف الغرفـة، كـما دخلـت أيضًـا في منتصـف الجملـة. ومـع ذلـك، تبقـى الغرفـة وبقيـة حـروف الأبجديـة جـزءًا مـن تعريـف الفعـل، لـذا ترتبـط الكلـمات ببعضهـا البعـض .[٤]

والدليـل عـلى معناهـا الحـرفي أن الفاعـل يمـر بهـا، كـما في مثـال «مـررتُ بالضـارب»، فالجـر «ضـارب»، و»ال» لا غـرض لهـا. ولـو كانـت اسـمًا فعليًـا لـكان لهـا محـل شرعـي في الجملـة. وأجـاب عـلى (شرح التسـهيل لابـن مالـك) بـأن الدليـل يـدل عـلى أن مفعـول ضمـير الوصـل ينبغـي أن يكـون في آخـر الجملـة، لأن اقترانـه بهـا هـو اقـتران الكلمـة الأخـيرة بهـا. إلا أن ذلـك يُخِـلُّ دون ذلـك كـون الجملـة جملـة، والجمـل لا تتأثـر بالمفعـول. وعليـه، فـلا يُعـدُّ اقـتران الألـف واللام في الجملـة جريمـة، لعـدم وجـود مانـع. إنهـا تامـة، ومـن المهـم مراعـاة دلالـة الكلمـة، مثـل: «الضـارب»، و»الضـارب»، و»الضاربـين»، و»الضاربـين». وأمـا «ال» النسـبية، فالأجـدى عـدم الاعتـماد عليهـا في المنهـج السـابق، فـلا ننظـر إلى وجـود المبنـى ولا إلى نهايتـه، وهـي الـلام، بـل نركـز عـلى الصريـح الـذي يليـه، وهـو رأي الناصـح، ونسـتعمل آليـة الإعـراب في الحديـث عـن الموضـوع وحـده؛ فمثـلاً: الناصـح الأمـين أنجـع في الشـدة، يلجـأ إليـه المضطـرون فيعينهـم بنصحـه السـديد؛ فنقـول: «الناصـح» اسـم فاعـل في حالـة النصـب، و»الآمـين» مثـال عـلى نصـب، و»المكـروبي» فاعـل في حالـة الرفـع .[٥]

وللنحويـين ألفـاظ تمنـع مـن ربـط الكلمـة المذكـورة إذا اقتـضى المعنـى ذلـك، فيُقـدّرون الربـط محذوفًـا، مثـل: [القصـص: ٢٠]. ولا يربطـون بـك بـ «الناصحـين»، وإن اقتـضى التعريـف ذلـك، لأن التعريـف هـو «أنـا مـن ناصحيكـم»، لوجـود «أل» المتصلـة في الفعـل المبنـي للمعلـوم. ويتوقعـون رابطًـا إضافيًـا يُفـسر الكلمـة المذكـورة، وهـو :

أنـا مـن مستشـاريكم المخلصـين. هـذا الموضـوع لا يعنينـا في هـذا السـياق، رغـم عـدم وجـود أقـوال أو أفعـال. نناقـش الآن أهميـة التعلـق وحقيقتـه.[٦] وقـد ثـار جـدل حـول أداة التعريـف (ال) في عبـارة (قـد أفلـح المتقـوي ربي): يـرى الجمهـور أنهـا لفـظ نسـبي، بمعنـى «مـا هـو أصغـر» أو «أقـل أهميـة» مـن غـيره، ومشـتقاته.[٧]

٢-النحـو الـوافي ، عباس حسـن ، (ت١٣٩٨هـ) ، ج١ ، ص٣٧٢ ، ط ١٥

٣- أبحاث في اللغة العربية , داوّد عبده ، ص٥٩

٢: خبر «لولا»: يُعدّ الحذف من أهمّ الظواهر اللغوية في اللغة العربية، وقد استخدمه العرب للاختصار والإيجاز، والتعبير عنه بعبارة قصيرة لا تُؤثّر سلبًا على المعنى. ومن أشهر المواضع التي اتفق فيها النحاة على شيوع الحذف مسند «لولا»، إذ لا يُذكر عادةً في كلامهم، بل يُقدّر بناءً على مقتضيات السياق. وقد تناول النحاة القدماء والمحدثون هذه المسألة وفق منهجهم الخاص، فكانت مجالًا خصبا للنقاش النحوي والبلاغي.

ذهب الشلوبين و الجمهور الى ان خبر بعد لولا ب، فإن حذف المحمول ضروريٌّ تمامًا، بناءً على أنه لا يمكن أن يكون مطلقًا. فإن كان المقيد مقصودًا، فهو الموضوع، فنقول: «لولا صلح زيد ما صالحنا». أي: موجودٌ بالفعل. أما الحديث، فمعنى الرواية ظاهر، ولذلك ضُلِّل المعري. (وفي نصّ القسم) القاعدة هي حذف المحمول نهائيًا من الموضوع، وهو ما كان ليقع: «لولا عبد الله لكان ذلك أما عبارة «إن كذا» فهي مشتقة من «لو» وكلاهما مرتبطان بالحديث نفسه. أما «عبد الله» فهي مشتقة من حديث «لو»، وتزداد في أولها كما تزاد في أولها بعد ألف الاستفهام، كما في قولك: «أزيد أخوك؟» فقد زدتَ في أولها كما زدتَ في «زيد أخوك». مع ذلك، فهذا استفهام وهذا خبر. فكأن المبنى الذي بُني عليه الحذف محل «لو» وهكذا، فكأنه قال: «لو لم يكن عبد الله ، ومثل ذلك حينئذ، الآن، إنما تريد: واسمع الآن. وما أغفلَه عنك، شيئاً، أي دعِ الشكّ عنه؛ فحُذف هذا لكثرة استعمالهم.[٢]

من المعلوم أن الكلمة التي تليها (لولا) مرفوعة بمقدمتها، محذوف خبرها للدلالة، وهو قولك: «لولا عبد الله لأكرمتك». فعبد الله مرفوع بمقدمته، محذوف خبره. وقولك: «لأكرمتك» موقوف على حديث (لولا)، و(لولا) حرف يمنع من استعمال الفعل إذا كان مفردًا. قلت: «لولا زيد لكان كذا وكذا». فقوله: «لكان». فجاء على معنى غير ما قبله، ولولاه لكان سهل الفهم. ولو حذفت كلمة (لا) من قولك (لولا) انقلب المعنى، فكان الشيء مشروعاً لازماً لوقوع القول السابق، وهو قولك (لو أن زيداً أتاني (لأعطيتك)، ولو أن زيداً أتاني لأعطاك [٨]

اعتبر بعض الأفراد مفهوم الحول غير محدد، والإجابة واضحة. أوضح الفراء أن ما يحدث بعد إجراء الحول ليس هو المحور، بل هو المحفز للنشاط، لأنه غير مرتبط بالإجراء نفسه. وبالمثل، فهو المحفز للفعل المبني للمعلوم. وقد افترض أنه إذا كان هذا موظفًا، لكان استخدام النصب أنسب من الرفع، لأن المصطلح خاص بالمفعول به المباشر. ويعتقد

الكساء أنه ربما يكون مشتقًا من الفعل الذي يليه، والاحتمال المقدر لذلك هو إذا لم يتم العثور على زيد أو ما شابه، وذلك لأنه واضح. يعتقد عامة الناس أن هذا القانون ليس خاصًا بمفعول به معين، بل هو مفهوم عام يجب إزالته من المعادلة. إذا تم ذكر الشرط صراحة في خطاب، فهو إما نبرة أو تفسير . يرى آخرون أن الخبر أخص، ولكنه أعم. فإن كان عامًا، وجب حذفه، كما يعتقد أغلب الناس. وإن كان خاصًا، وجب ذكره إن لم يكن هناك دليل مباشر عليه. وإن وُجد دليل يؤيده، جاز مناقشته ثم حذفه.

ومن أمثلة مجيء الخبر كونا خاصا مذكورا بعد «لولا» قول الشاعر زبير بن العوام :

.لولا زهير جفاني كنت منتصرا ... ولم أكن جانحا للسلم إن جنحوا

وقول الشاعر الحارث بن اوس :

لولا ابن أوس نأى ما ضِيم صاحبه ...
يوما، ولا نابه وهنٌ ولا حَذَر

(فَقُلْت بلَى لَوْلَا يُنازعُني شُغْلِي ...)

ذهب جماعة من السلف إلى أنها أُنشئت بـ «لولا» لأنها حلت محل فعل، تعريفه «إن لم يكن» أو «إن لم يكن الثاني» إذا ورد في يمين صريح، كـ «ولعمرك» و»وقسم الله» و»التوكل على الله». إنما يجب ذفها لمعلوم تعريفها، وقد حلت محلها الإجابة، بخلاف اللفظ غير الصريح، فلا يجب ذف خبرها، بل يجوز ثبوتها، كـ «وعهد الله لأفعلنها»، لأن اليمين لا يُذكر إلا بذكر المحلف عليه، والمذكور إنما يُستعمل في الأيمان. وقيل: تُحذف «وقسم الله» وغيرها من الكلمات من الأخبار. الموضوع وتقدير جزأي القسم الثالث لله، إذا جاء بعد الواو بمعنى «مع»، كقوله: «كل إنسان وقريته»، سقط الخبر لأن الواو وما بعدها يدل على الاقتران. وكان الحذف لازمًا لأن الواو حلت محل «مع»، ولو كانت قبل «مع» لكانت جملة تامة. هذا هو مذهب البصريين. وقد أدرك الكوفيون أن الخبر لم يحذف أصلًا، بل إن الواو أغنته، كما أن الموضوع غير ضروري للوصف، فهو جملة تامة لا تحتاج إلى حرف جر. [٩] حساب ابن خروف واختاره. فإن لم تُذكر الواو صراحةً في الجملة المصاحبة، فقد تكون حرف عطف، كاقتران زيد وعمرو، والحذف والإثبات جائز. رابعًا: اختلاف في قول العرب: «يكفي إخبار الناس بالبناء». وقيل إن الضمة في «يكفي إخبار الناس بالناس» بنيت على الضمة للحاجة إليها، ورُفضت اسماً .[١٠]

لو لم تكن العدالة والعلم والثقافة حاضرتين... لكان الوضع أفضل قبل استخدام «لو فقط». من هذه الأمثلة وأمثالها، يتضح وجوب حذف المسند إليه بشرطين: عند وقوعه كحدث متكرر، وعند اقترانه برفض «لو فقط» قبل الفاعل. إذا لم يتحقق أحد هذين

الشرطين أو كليهما، يُعدّل القرار. إذا لم يكن مصطلح «لو فقط» موجودًا، فإن القرار المتعلق بالمسند، سواء بحذفه أم لا، يكون مطابقًا للقرار المتعلق ببقية المسند، وهو ما سبق مناقشته. ٣ إذا لم يكن حدثًا متكررًا، بل حدثًا فرديًا، فمن المهم ملاحظة ذلك. على سبيل المثال: لو لم تكن السفينة واسعة بما يكفي، لما كان على متنها مئات المسافرين. لم يكن نجاة القبطان ممكنة لولا علمهم. ترتبط كلمتا «واسع» و«ماهر» بنوع الحدث المحدد فلا دليل مباشر على حذفهما، فلا بد من ذكرهما. فإن دلّ الدليل على الحذف أو ذكر شيء، جاز. مثال ذلك: الصحراء قاحلة لقلة الماء، ولولا الماء لنمت. دخل اللص الحديقة لغياب الحارس، ولولا غياب الحارس لتردد اللص. هبت الرياح في البحر، ومع شدة الرياح لم تكن مضطربة. كل من: «معدوم» و«غائب» و«شديد» قد وقع شرطًا، وهو خاص بذاته، فيجوز ذكره ثم حذفه، لوجود صفة تدل عليه عند حذفه. [١١] اعلم أن «لولا» مركبة من «قانون» و«لا». فلو قيل: «التركيب فعال لاستعمال مانع آخر». «لا» تعني الهجوم المضاد، ومنع الشيء هو منعٌ بحد ذاته. عندما يُدمج النفي مع النفي، يصبح إثباتًا. ومن هنا، يصبح تعريف «لا» «منع الشيء"

لوجود غيره، كما في: لولا علي لهلك عمرو، وليست هذه هي التي للتخصيص لاختلاف معنى البابين، لأنها إذا كانت للتخصيص، تكون لارتباط الجملتين على معنى أن الثانية، امتنع مضمونها [لحصول] مضمون الأول فيقال فيها هي أي في لولا تارة حرف يقتضي، الجملة الفعلية: صفةُ حرفٍ امتنع جوابه لوجود شرطه، الضميران راجع إلى الحرف من غير تأويل. هذا موافق لما وُجد في أكثر كتب النحو، وأمّا ما ذكر في «التسهيل»: امتناع جوابه لوجوب شرطه، فيكون مقابلًا لـ (لولا) الامتناعية بخلاف الأول، فإنه يعم. وتختص لولا هذه بالجملة الاسمية المحذوفة الخبر, هذا الاختصاص، وكونها محذوفة الخبر على رأي من يقول: إن الاسم الواقع بعد لولا مرفوع بالابتداء كما مذهب البصريين

وأما قول من قال: إنها تُفتتح بمثل اللول، وهو مذهب الفراء، ونائب الفعل المحذوف كما قال الكساء، فليس كما ذكرنا سابقًا، لأنه لا يدخل في الموضوع عادةً عند كلا القولين، أي في الغالب. وهذا نهي عن كونه محذوفًا، لا نهي عن تخصيصه بالجملة الاسمية، لأن إدخاله في الجملة الاسمية واجب عند البصريين. وظاهر هذا القول أن المؤلف يبدو أنه أخذ مذهب الرماني والشجري والشلوي، إذ لا يلزم عندهم حذف الخبر بالكلية، بل يجوز تخفيته إذا كان خاصًا، لأن علة عدم القدرة على الثاني وجود الأول لا عدم الثاني .[١٢]

إذا كان الخبر الذي يلي (لولا) مطلقا، مثل: (لولا الحكم لسادت الفوضى) والمفهوم: (لولا الحكم لوجودت) كان الحذف واجبا [١٣].

٣: أفعال المقاربة : أُعتبر موضوع أفعال المقاربة من الموضوعات التي تستحق التوقف عندها في النحو العربي ، لما تحمله هذه الأفعال من معانٍ دقيقة تتصل بالزمن والرجاء وقرب وقوع الاحداث . وقد عثر النحاة الأوائل في هذا الباب مجالا رحبا للتأمل ، فوضع له قواعد وضوابط توضّح عمله وتبين دلالته . وعند مجئ المحدثون فتابعوا النظر فيه ، لا من حيث الصناعة النحوية وحدها ، بل من حيث البعد الدلالي والوظيفة الاسلوبية في النصوص ، ولا سيما في القران آراء الفريقين ، القدماء والمحدثين ، وموازنتها للكشف عن مواضع الالتقاء ومواضع الاختلاف . ذهب الشلوبين الى انه يجب يكون الاسم الظاهر مرفوعا بيكون وان يقوم فاعل عسى وهي تامة لا خبر لها

ذهب المبرد والفارسي حتى حافظت آسا على عنوانها الأصلي، وهو رفع الفاعل والفعل المنصوب، فأصبح الفاعل فعلاً، والمحمول فاعلاً. وقد أقرّ الأخفش ببقاء آسا على حالها، إلا أن لفظ النصب بدل من لفظ الرفع [١٤]

اما قوله :

قالت ابنتي: جئتك...
يا أبي، لعلّ أو لعلّ.

قول الآخر:

وأنا في نفسي روحٌ أقول: لو...
رددتني، لعلّ أو لعلّ.

أما رأينا: فالمفعول به ظاهر، والفاعل ضمني، كأنه قال: «لعلّك أنت الموضوع أو الشرّ". كذلك، حُذفت عبارة «وهل كان من الممكن أن يكون هناك حديث؟» لعلم المُرسِل به، فأصبح الخبر مفردًا. وقال الأخفش أيضًا إن ضمير الجر يوافق ضمير الرفع في «لولاي». وهذا القول فارغ من اللفظ، وكذلك قوله: «أنا مثلكم» أو «أنتم مثلنا». [١٥] البيت الأول: يقول الله تعالى: {لا يسخر الناس من وجود بعض عسى أن يكونوا أفضل منهم، ولا يسخر النساء من وجود بعض عسى أن يكونوا أفضل منهنّ}. وهذا السياق يتفق مع لغة الحجاز؛ لأن (أسا) حُذفت من نص الجملة الأولى، وكذلك من نص الجملة الثانية، فهي الآن تامة، وتُنسب إلى «أن» والفعل. ولو كان هذا تمثيلاً حقيقياً للحالة الناقصة، لقيل: «آسا» أي أنهم أفضل منهم، و«آسا» أي أنهم أفضل منهم.

في المقطع الثاني: قوله تعالى: {عَسَى أَنْ يَجْعَلَكَ رَبُّكَ مَكَانًا فَرِيحًا}. هذه الآية محلولة، ومفعولها أن، الفعل المضارع الذي يليها، و(ربك) فاعل يبعتك. لا يصح أن تكون جملة «أسا» ناقصة، وفاعل ربك، ولا أن يكون خبر ربك، لأنك لو

فسرت الآية هكذا، لفصلت بين حرف العطف «أن» ومفعوله وبين غيره. أما حرف العطف «أن» فهو يبعتك، وأما مفعوله فهو محمود، سواء جعلته منصوبًا أم لا. أما الفاصل فهو كلمة «ربك»، لأنها ليست مفعولًا بـ «يبعتك»، فالمفترض أنها اسم «أسما عسى ". [١٦]

اختلف الرأي في موضع جملة مثل «ليقم زيد». فالرأي الشائع أنها في حالة النصب كخبر، بينما يُقال إن المفعول به هو الموضع الصحيح. وتعريف «لعلّك» هو أنك قد فرغت، وقد وثّقه المبرّ. وقيل إنها في حالة النصب بحذف حرف الجر أو بإضافة الفعل بمعنى «اقتربت»، وقد رواه ابن مالك عن سيبويه. والمقصود هو أنك قد فرغت أو قاربت. والفهم الأول غير صحيح، إذ لم يُوثّق هذا الحرف في ذلك الوقت. وقيل إنها في حالة الرفع بدلًا من الجزئين، وهذا ما ورد في قراءة حمزة: ﴿أَوَلَمْ يَحْسَبِ الَّذِينَ لَمْ يُؤْمِنُوا أَنَّ عَذَابَنَا أَشَدُّ؟﴾

يُعتبر هذا ضميرًا نسبيًا مُتصلًا بالفعل المتعدي، سواءً كان مضارعًا أم ماضيًا، كقول سيبويه: «كتبتُ إليه: قم!» هذا هو التفسير الصحيح. وقد وقع فيه جدلٌ من وجهين: أحدهما: أن ضمير الوصل في الماضي والأمر هو نفسه ضمير الوصل في المضارع. وقد عارضه ابن طاهر، وزعم أنه يختلف عنه، بناءً على دليلين: الأول: أن الحرف السابق للمضارع ليس هو المستقبل، فلا يظهر أنه يتبعه شيء آخر، كالحرف الملاحظ. والثاني: أنه لو كان قد وقع بالفعل . [١٧]

أن في سورة «أسا» ومجيء سابقتها، وهي مفردة اسمية، كان رفع الفعل من مسؤولية الكوفيين، بينما زعم الأسانيون أن «ذا أن» بدل لما قبلها، وأن «سادا» مشتقة من جزأي «ش». وأفعال هذه السورة لها نفس مفعول «كان»، مما يجعل الفاعل موضوعًا لها، فيُوضع الخبر في حالة النصب خبرًا لها، والدليل على ذلك وجود الخبر في بعض أفعال هذه السورة، ولا يُعد هذا دليلًا على أول السورة، بل هو دليل على آخرها. وزعم المبرد أنه مفعول به لأنه معناه «تقدم زيد من هذا الفعل». وللحذر من نقل المصدر عن الجثة، قيل إن «أن» هنا لا تُؤخذ على المصدر، وإنما وُضعت للدلالة على تأخير الفعل. وزعم آخرون أن موضعها منصوب لسقوط حرف الجر، وذلك لقوله تعالى: {قُرِيبُونَ}. وزعم ابن مالك أن موضعها منصوب، وأن الجزأين بدل من الجزأين الآخرين، ولهما المعنى نفسه في قوله تعالى: {أَيَأَحَبُّ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا} (العنكبوت) .[١٨]

. (لعلّ محمدًا يُكمل الحج في المستقبل) جاء في شرح الرضي على الكافية: «لعلّ المقصود من هذا رجاء طويل أو قصير للمعنى المقصود في سنة معينة. تسأل: هل زيد هو الفاعل؟ وهذا يعني أنه

الجاني. «لعلّ» لا تعني بالضرورة «الاقتراب بالاتفاق». أوضح ابن يعيش أنه فعل يفتقر إلى ترجمة مباشرة، وكان معناه الاقتراب عن طريق الرجاء. أوضح سيبويه أن ترجمته الحرفية هي الرجاء والخوف، مما يعني أن الأحداث المستقبلية محتملة وأنها ستقع كما هو مقصود.

أغلب مضمون الجملة أنها فعل مضارع مرتبط بـ "ان"، وذلك لأن كلمة المنشئ لا تحدد زمنًا محددًا، بل ترتبط بـ "ان" التي تدل على المستقبل. أما ضرورة "ان" كمسند، فذلك لأن المقصود هو الإيحاء بالمستقبل وتحويل الكلام إليه، لأن الفعل بدون "ان" مناسب للحاضر والمستقبل، و"ان" تزيده قيمة. مما يؤكد أن غرض "ان" هو الإشارة إلى المستقبل لا غير.

وأما قول الشاعر:

عسى طيء من طيء بعد هذه ... ستطفيء غلات الكلى والجوانح [١٩]

إذا وردت «عسى» ونحوها من كلمات «أخلاق» و«أوشكا» بعد اسم مرفوع، ولم يلحقها اسم أو ضمير مرفوع في الجملة، مثل «الصديق»، فهل يحضر؟

أ- إذا خلت «أسا» من نكرة ضمنية أو ظاهرة، فهي في هذه الحالة تامة. موضوعها اسم الفعل الذي يليها من «أن» والمضارع برفعه المستور، والجملة التي تحتوي على «أسا» وحالتها المتصلة تكون في حالة الوصل محمولة على الفاعل الذي قبلها، وهو الصديق. ومن أمثلة ذلك: «المسلمان فليبدأا». المسلمان فليبدأا. الفتيات فليبدأن.

ب- يجوز أن تكون ناقصة، ففي هذه الحالة تتضمن ضميرًا ضمنيًا أو ظاهرًا هو اسمها الوحيد، ويُرجع إلى الفاعل السابق ويُطابقه في الجنس والإفراد ومشتقاته. مقدمتها هي الفعل المشتق من «أن» والمضارع مع حالته الخفية أو الظاهرة للتعيين. يكون فاعل الجملة ومحمولها في حالة الرفع كمسند للفاعل الذي يسبقها. على سبيل المثال: يجوز لمحمد أن يشارك - يجوز لمحمدين أن يشاركا - يجوز لمحمدين أن يشاركا - يجوز للنساء أن يشاركن...

إذا تأخر اسم الفاعل حتى يأتي بعد فعلٍ بعده أن، فهذا هو الاحتمال الوحيد: اعتدى على الوليد، ففيه أربعة احتمالات: أولها: أن يكون فاعل الاسم المتأخر، ومع تأخر نطقه، فهو مقدم. أما «أساء» فهو فعل تام ماضي، فاعله اسم المفعول المشتق من أن ومن [٢٠].

٤: عند دراسة أداة النفي (لا) بعمق، يتبادر إلى ذهني مفهوم النفي (لا). إنها من أشهر أدوات النفي، ذات التركيب اللغوي الدقيق والمتميز. لطالما أبهرني هذا التنوع من أداة النفي (لا) بفضل ارتباطاتها الفريدة وموقعها النحوي المميز، مما يميزها عن جميع أدوات النفي الأخرى. اكتشفتُ أن فهم وظيفة أداة النفي (لا) لا يقتصر على مجرد نفي

الجملة، بل يمتد لاستكشاف دورها في بناء الجمل وتحديد معناها، بالإضافة إلى كيفية تفسير النحاة لها عبر الزمن، وهذا يُمثل ثراء وتعقيد مجال النحو العربي. قال الشلوبين : لا خلاف في أن «لا» فاعل للفعل ما لم يُذكر مع مفرد.[٢١] غرض أداة النفي «لا» للنوع: من المهم معرفة أن النكرة لا تُوضع في حالة النصب دون فاصل، مثل ١٥، لأنها غير مبنية على الفتحة. قلتَ: «لا رجل في الدار» و«لا جارية لك». إذا فصلتَ بينهما، ضاعت وظيفتاهما. يجوز لك قول: «لا عبيد لك» و«لا عبيد لك». إذا كررتَ كلمة «لا» قدر الإمكان، فلا بأس باستعمالها بأكثر من معنى. قلتَ: «بدون الله لا حول ولا قوة». أجاب الله تعالى: «بدون الله لا مال ولا أصدقاء». يجوز القول: «بدون الله لا حول ولا قوة». قال الشاعر:

[٢٢]((لَا نسبَ الْيَوْم وَلَا خلةً ...

اتَّسع الْخرق على الراقع)

أيُّ انحرافٍ عن قاعدة الجنس لا المفرد. ولذلك، فإنَّ قولَ «لا يوجد شخصٌ لطيفٌ غير مرغوبٍ فيه» يُبطلُ كراهيةَ الشخص اللطيف. وهذا يُشابهُ فكرةَ «في»، وهي فاعلُ المفعولِ وفاعلُ الجملة. إذا لم تكن الجملةُ جازمةً، وجبَ أن يتبعَها الخبرُ، ولا حاجةَ لحروفِ جرٍّ قبلها. فإذا فقدَ الشرطانِ الأولانِ، قلَّت فعاليتُها، ووجبَ تكرارُها، مثل: «في الصلاةِ لا حركةَ ولا نقاشَ». وإذا أُضيفَ إليها حرفُ جرٍّ قبلَ استعمالِها، قلَّ غرضُها، مثل: «جئتُ بلا مؤونة». تركيبُ كلمةِ «لا» وبنيتُها: يُدقَّقُ في نطقِها إن كانت من جنسٍ أو ما يُشبهُها، ولها تركيبٌ مُشابه.

قولنا في شأنها: «ومنها (لا). وهي تقتضي أن يكون النكرة في حالة النصب ما دام متبوعًا بالنكرة، وما دام النفي متسعًا، كـ (لا إله إلا الله). فإذا وقع القسم، سقط النصب، كـ (انظر الصوان) ونحوه». والجملة الأمرية بـ (لا) نوعان: أحيانًا يكون النفي نفيًا للشمول، وأحيانًا أخرى لا يكون نفيًا للشمول، بل نفيًا للخصوص. أما إذا كان النفي إقرارًا بالشمول، فذلك عندما يأتي جوابًا لأداة الشمول، كما لو سأل أحدهم: «هل في البيت أحد؟» فأجاب: «أنت»: «لا أحد في الدار». وكذلك: «هل في البيت رجل؟» أنت تجيب: «لا رجل». النكرة هنا مُشكَّلة بـ «لا» لأنها تحمل معنى أداة الشمول. يشترط في البناء أن تكون مجاورة للكلمة المركبة، دون تمييز بينهما، وأن تكون مفردة لا فعلًا. إذا وقع فصل بين النكرة «لا» والمفرد «واحد»، يُعتبر البناء مشكوكًا فيه، ويجب أن تقول: «لا فيه رجل» أو «لا فيه أحد». كذلك إذا كانت الكلمة صفة، وليست مُصرَّفة، مثل «لا ولد . [٢٣]

عندما يقول شخص ما أنه لا يوجد كتاب في الحقيبة، فإنه يعني عادة أنه لا يوجد كتاب على الإطلاق أو أن هناك كتب متعددة بداخلها.

لآخر: إنكار وجود مجلد واحد، أو أي شيء أكبر من واحد؛ وبالتالي، لا يوجد مجلد فيه. بُني الهيكل مع وضع كلا الخيارين في الاعتبار، ولا يوجد أي مؤشر على أي منهما يُحتمل استخدامه، أو أيهما سيكون مستحيلاً. وبالمثل، عندما يقول شخص ما إنه لا يوجد مصباح مكسور، فإن بناء الجملة مفتوح على نهجين محتملين: أحدهما هو إنكار وجود مصباح مكسور واحد، وليس من غير المألوف إنشاء مصباحين مكسورين. الآخر: إنكار وجود مصباح تالف واحد وأي مصابيح إضافية. ونتيجة لذلك، لا يوجد وجود لأي نوع من المصابيح التالفة. تمكن آلية الخلق من رفض الفرد المكسور فقط، كما تمكن من رفض المكونات الفردية والإضافية. ومن أمثلة ذلك ما ورد في عبارة: لا وجود لسيارة، فباستخدام كلمة «لا» في الجملة الأصلية، ورفع كلمة «سيارة» للدلالة على المفرد، يتيح ذلك طريقتين مختلفتين: الأولى هي نفي وجود سيارة ببساطة، دون نفي وجود سيارة أخرى، أو أي شيء آخر من نوع السيارات. ونلاحظ أن «لا» في هذه الأمثلة وما شابهها هي نفي من النوع الذي يحل محل الاسم النكرة وينفيه، وهذه العملية تتضمن نفيًا عامًا، والاسم الذي يليه مبني على الفتحة أو النصب. قال الله تعالى: ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لاَ تَسْأَلُونَ [البقرة: ٢]، ونحو ذلك أن الفاعل والمحمول متعلقان، والمقصود من الكتاب هو بحث الفاعل والمحمول، بشرط أن يكون المقصود التنكير وعدم التكرار [٢٤] فإن تكرر لم تلزم وظائفه بل أبيح. ولا فرق بين الاسم والعدد في اسم المدينة وإلا كانت المدينة غافلة، لقوله تعالى: {لَا خَطَرٍ} [الصافات: ٤٧]. ويناقشون قاعدة أخرى وهي أن الاسم النكرة لا يتوقف على غير (لا)، بخلاف مثال (جئت بلا زاد)، فالاسم النكرة مستقل عن (باء) ويكون في حالة الجر بسببها. هذه الحالة الأخيرة غريبة، إذ ذكروا أنها تشمل الفاعل والمحمول، أي تشمل الجمل. (وليس ناقصًا) ليست جملة، بل هي مفرد، ومعناها جئت بلا أحكام. هذه الحالة محل نزاع، وعند الكوفيين (لا) هنا لفظ بمعنى (غير ذلك)، ومعناها جئت بلا أحكام، واللفظ الذي يليه في حالة الجر للإضافة. وهذا القول أقرب إلى المعنى، وقد دخل على اسم علم، كما في قولهم (قضيت ولا أبو الحسن لها)، وقولهم (لا بصرة لكم)، وقوله (لا هيثم لا ليل) على الأدغال. ويرى النحويون أن العلم اسم نكرة . ـ

لكي تكون كلمة «لا» على ما يُراد بها، لا بدّ من توافر أربعة شروط .

- أن يكون موضوعها ومحمولها غير محسوسين، لأن الاسم المحسوس يدل على الخصوصية والخصوصية، بينما الاسم المعرّف يدل على محدودية المعنى مثال: البخيل محبوب. لا: أداة نفي من النوع،

وهي حرف جر مبني على كلمة سكون، وليس لها موضع نحوي .

بخيل: كلمة لا، وهي مبنية على الفتح، وتُستعمل في حالة النصب. محبوب: شرط لا، مُعربة كخبر، وعلامة إعرابها ظهور لا: أداة نفي أُهملت وليس لها موضع نحوي.الضمة في آخرها. إذا اقترنت بكلمة معينة، وجب تجاهلها وتكرارها. مثال: لا زيدٌ ناجح، وعليٌّ ناجحٌ أيضًا .

لا: أداة نفي أُهملت وليس لها موضع نحوي .

زيد: موضوع مرفوع، وعلامة رفعه ظهور الضمة في آخره. ناجح: معين مرفوع، وعلامة رفعه ظهور الضمة في آخره . [٢٥]

٥: الاستثناء : يُعتبر الاستثناء من أهمّ أركان اللغة العربية نحويًا، إذ يُساعد على تحديد المعنى وضبطه باستبعاد ما لا يتفق مع القاعدة العامة، مما يزيل الغموض ويُحدّد المعنى المقصود بدقة. وتعود أهميته إلى وظيفته كحلقة وصل بين الجانبين النحوي والدلالي. فهو ليس مجرد إبداع نحوي، بل أداة وظيفية تُوضّح معنى الألفاظ وتمنع الغموض أو سوء الفهم في الكلام. ونتيجةً لذلك، يُعدّ الاستثناء دليلًا على دقة النحو العربي ووظائفه المتعددة. وقد حظي هذا الموضوع باهتمام خاص من علماء النحو منذ بداياته الأولى مع سيبويه، مرورًا بأساتذة النحو الكبار كالمبرّد والفراء وابن مالك، وصولًا إلى الدراسات الحديثة التي ركّزت عليه من منظور وظيفي ودلالي. بينما ركّز القدماء على قواعد النحو وأنواع اللفظ المختلفة، وفقًا للشواهد القرآنية والشعرية، وسّع علماء الحديث نطاق دراستهم، فدرسوا اللفظ كوسيلة اتصال تُحدّد المعنى، وتؤدي وظيفة بلاغية. ويُعدّ هذا الموضوع استثنائيًا لأنه يجمع بين أصالة التراث وديناميكية الحداثة .[٢٦]

ورأى الشلوبين أنها من باب الخيال، مع اختصار الكسرة وحذف الضمة والفتحة. وراعى قول العرب في النثر والشعر في ضرورة الشيء، وإجماع أهل اللغة على معناه. ولذلك عُدّت ضرورة الشيء أولى، فلا تُغيّر.

خلاف ذلك فمن وقوعها مجرورة بالحرف قول الرسول (ص) ((ماانتم سواكم الا كالشعرة البيضاء في ثور الأسود)) [٢٧]

شرح محيي لابن عثيمين: أما (سُوْا) فهي كسرٌ يُرى، وتقصير. فمن العرب من يوسع نطاق النظر، ومنهم من يُغلقه فيُقصِّره، ومنهم من يكسر نطاق النظر ويطيله. لم يُوثِّق المؤلف هذه اللغة، وقلَّما ذكرها. وممن ذكرها شرح الفاسي للشاطبية. ومذهب سيبويه والفراء وغيرهما أنها مفهوم لغوي بالدرجة الأولى. فلو قلت: ((قام الناس إلا زيدًا)) لعدوها ظرفًا منصوبًا، يدل على زيادة. ويرون أن الظرف لا يُنْطَل إلا للضرورة . [٢٨]

الجميع عملوا في الحقل إلا الكسلان. إلا:

مفرد في حالة النصب، علامته الفتحة على الألف، وهو غير قادر على الظهور لعدم الإمكان. إلا صفة من صفات السفهاء، والسفهاء صفة للجملة، معناها الكسرة. الاستثناء الوحيد هو إزالة جزء من الشيء كله، أو عدم مشاركة الجزء مع الشيء كله في المحكمة، أي ما ينسب إلى الشيء كله. الجميع يُنسب إليه الزراعة، الكسلان لم يشارك في العملية. (إلا) ينقل أهمية هذا الاستثناء ويتخذ موقف الاستثناء الفعلي. (إلا) ليس الاستثناء الفعلي، بل الكسول هو الاستثناء الفعلي الذي رفض التعاون مع الآخرين في الأرض. في الحقيقة، (إلا) أداةٌ لتمييز الاستثناءات، لكنها أيضًا كلمة، فتأخذ موضع استثناء وتُضاف إلى الاستثناء الحقيقي، الذي يكون دائمًا في حالة الجر مع (إلا). (صَبًّا) و(صَبًّا) و(غير): ثلاث كلمات مختلفة تُعرّف كاستثناءات. نُطبّق عليها قواعد الاستثناءات. بعد ذلك، نُشير إلى أن (صَبًّا، غير) كلمتان متساويتان في عدد العناصر النحوية، والمفرد الأكثر دلالةً هو غير في حالة الجر .[٢٩]

اعتبر جمهور البصريين (إلا) لفظًا ظرفيًا، ورأوا أنه لا معنى له إلا الظرف، وتعريفه (المكان). فإن قلت: (جاءني العامة غيرك)، فالمراد أن العامة يأتونني مكانك، وبدلك دخل فيه معنى الاستثناء. وقد ثبت في (كتاب سيبويه): «قال الخليل فيمن جاءني غيرك: هذا مثل قولك: جاءني العامة مكانك، ولم يأتني أحد مكانك، إلا أن في الاستثناء معنى خاصًا".

وأوضحوا أن الدليل على أنها ظرف أنها جملة نسبية، كما هو الشائع: مررت بغيرك، فيتجاهلها الفاعل ويركز على العبارة التالية :

وابذل سوام المال إ ... ن سواءها دهما وجونا

ولا يكون ذلك في شيء من الأسماء إلا ما كان ظرفا [٣٠]

هذان الدليلان يدلان فقط على أنها جملة ظرفية، ولا يدلان على أنها جملة ظرفية بالضرورة، إذ يُفهم أن الأحوال المتأثرة والمتغيرة ذات طبيعة مختلفة، وليست بالضرورة مرتبطة بجملة ظرفية، مثل قول: (جلست مكانك) و(مكانك بديع). وفي الدليل تفسير آخر. وقد ذهب أبو القاسم الزجاج وابن مالك إلى أنها ليست جملة ظرفية، بل هي بمثابة ضرورة مفردة خاصة من الألفاظ، تأتي متصلة بجملة أخرى دون إضافة كلمات قبلها [٣١].

٦: غير القابلة للتحويل: يُعد نظام التصريف من أهم أمثلة الدقة في اللغة العربية، إذ يعتمد على درجة إضفاء المعنى على الكلمات وفقًا لموقعها في البناء. وقد دفع هذا النحويين إلى إيلاء اهتمام كبير له، فمنذ أقدم العصور، حاولوا ترسيخه وتنظيم المسائل المتعلقة به. ومن أكثر المسائل النحوية إثارة للجدل والدراسة الجدل الدائر حول

غير القابلة للتحويل. ويتناول هذا الجزء الصرفي من الكتاب تحريم استخدام العديد من الأسماء في التنوين، وكيفية إعرابها، وهذه القيود المفروضة عليها. وقد أثبت البحث في هذه الظاهرة جدية النحويين في إدراك ضرورة التمييز بين الأسماء غير القابلة للتحويل وغير القابلة للتحويل، وهذا التمييز له تأثير مباشر على دقة التعبير، وصحة الأداء اللغوي، وقدرته على التواصل. سافر الشلوبين إلى بلاد العرب ليمنع نقل ما تعلمه العرب من ذلك إلى المنهج العلمي كبندر. وهذه لا تشترط أن يكون الاسم اسم علم في لغة الفرس، وينقص اسم العلم في اللغة الفارسية أيضًا إذا لم يتجاوز ثلاثة أحرف، أي أن الحرف الأوسط ضعيف لأنه مشتق من أصل الكلمة مثل نوح لوط، والحركة شطر، ولامك عربي، ولا فرق. [٣٢] ومما يمنع من إعراب اسم عدل والصفة أنه في أسماء الأعداد المبنية على كلمة فعل، مثل ثلاث ومثنى، فثلاثة مشتقة من اسم ثلاث والمثنى مشتق من اثنين اثنين، فتقول جاء الناس ثلاثة، أي ثلاثة ثلاثة، والمثنى مشتق من اثنين اثنين، فتقول جاء الناس اثنين .

ثانيًا:وُثِّق استخدام هذين الوزنين، اللذين يُشار إليهما بالفعل والمفعال، في واحد واثنين وثلاثة وأربعة، مثل أحد وموحد وثني ومثنى وثلاث ومثلث وربع. كما وُجد أيضًا في خمسة وعشرة، مثل خمسة ومخمص وأشعر ومشر. وزعم بعضهم أنه وُجد أيضًا في ستة وسبعة وثمانية وتسع، بما في ذلك السدس والمساد والسباع والتسعة. ومن موانع التصريف بسبب العدل وكلمة «لا نهاية لها»، المشتقة من قولك «مرت بالنساء»، أن المقطع الأخير قد حُوِّر. ويشير المؤلف إلى أن الكلمة تقتصر على الألف والنون الزائدتين، وعلى وزن الفعل، وبالعدل.

وكن لجمع مشبه مفاعلا ... أو المفاعيل بمنع كافلا . [٣٣]

ما لا ينصرف، ما كان له علتان من العلة الفرعية التسعة، أو ما اتخذ أحد العلة التسعة مكانه. الأول، كفاطمة، له طبيعة خاصة وعنصر أنثوي، وكلاهما سببان لعدم الخصوصية والذكورة. والثاني، مثل المساجد والقناديل، أنهما جمع، والجمع جزء من المفرد، وصيغتهما هي الصيغة النهائية للجمع. ومعنى هذا أن جمع مفائل ومفائل يتوقف عندهما وينتهي بهما، فلا يلزم تجاوزهما، فلا يتكرران كغيرهما من الجمع، ومع ذلك يمكنك أن تقول كلب وكلاب، وكذلك فلس وأفلاس. أنت تتحدث عن اسم الله، ولا يصح أن يكون اسم الله مفردًا بعد ذلك. كذلك في سورة الأعراب وسورة الكهف، لا يجوز جمع أعراب، كما أن سورة الأعراب جمع عاطب وأصيل، فتكرر فيها الجمع، مما أدى إلى اعتبارها جمعًا. وكذلك في سورة الصهراء وسورة الحبلة، لما فيهما من

تأنيث المذكر، وهو ركن ضروري للتأنيث، فتُعتبر أهميتها ركنًا ثانيًا للتأنيث، ولهذا الباب موضع خاص في الكتاب سيأتي مناقشته فيه إن شاء الله. ومن ضوابطه أن يُفرد بفتح بدلًا من كسر. وقد وضعوا علامة الجر على منصوبه لقلبهم نص الباب السابق. تقول: «مررت بفاطمة ومساجد ومصابيح وبادية»، ثم تفتتح الفقرة كما تقول: «رأيت فاطمة ومساجد ومصابيح وبادية». قال الله تعالى: {وأوحى الله إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب، فقال الله تعالى: يصنعون له ما يشاء من مساجد وتماثيل}. ويُقال وجهان: أحدهما: إدخال «أل» فيه، والثاني: زيادته، وكلاهما مكسوران على الأصل. الأول: كقوله: «أنتم عاكفون على المساجد»، والثاني: «على أحسن صورة». وتمثيلي في الأصل بقول «خياركم» أنسب من تمثيل بعضهم بقولهم: «مررت بعثماننا»، لأن العلم لا يُضاف إلا بعد تحديده. فإذا وقع هذا، سقط عنه أحد أسباب عدم رده، وهو العلم. فيُصبح في باب ما رُدّ، ولا يُغيّر الكلام فيه برأيٍ آخر، لأنّ مانعَ رُدّه هو الصفةُ وصوتُ الفعل، وكلاهما موجودٌ في الكلام، سواءٌ زِدْتَه أم لم تُزِدْه. وكذلك فإنّ تصويري لهم بالأفضل أنفعُ من تصويري لبعضهم بقولِ رأيتُ الوليدَ بن يزيدٍ قد تحمّلَ وزرَ الخلافةِ، أكتافه . (٣٤)

أشار النحاة إلى أن سبب التداخل هو اقتران الكلمات بالأفعال. هذا التشابه لا يعني أن الكلمة وفعلها يشتركان في الأصل اللغوي نفسه، كـ «يأتي»، بل يعتمد التشابه أساسًا على صفات خاصة، يعرفها النحاة عند وجود جزء منها في الاسم، كحرف التنوين. ولذلك، تُشبه كلمتا «بغداد» و«إبراهيم» الفعلين من هذا المنظور، بخلاف «منطلق» و«انطلاق» مثلًا .

تستند المسألة إلى نظريتهم التي تتناول الخفة والثقل، إذ يعتقدون أن للأفعال وزنًا أثقل من الأسماء. فكل ما يُشبه الفعل في الثقل يُحرم من التنوين، وكل ما لا يُشبهه يُعتبر خفيفًا ومسطحًا

ويعتقدون أن الفعل أثقل من الاسم لأن الأخير أكثر استخدامًا في اللغة المنطوقة من الأول. يتضح ذلك من خلال إمكانية تجنّب الأسماء للأفعال في اللغة المنطوقة. على سبيل المثال، نستخدم كلمتي «الله ربنا» و«خالد عبدنا»، ولكن لا يمكن أن يكون الفعل بدون اسم. كثرة ذكر الكلمة في الكلام يُوحي بجلاء معناها، إذ يُفضّل الناس الكلمات الخفيفة من دلائل ثقل الفعل قابليته للحذف والسكون. يُحذف أوله ووسطه وآخره، مثل «يعود» و«قم» و«اشتري». ويُقال «لام» بحذف «يذهب ويكتب»، لأن الفعل المُطوّل قد يُختصر . ومن دلائل ثقل الفعل وخفة الاسم أن إنشاء الاسم أكثر من إنشاء الفعل. فالاسم البسيط يتكون من ثلاثة أحرف، وأربعة أحرف، وخمسة أحرف، مثل

«قمـر» و«درهـم» و«سـفرجل»، بينـما يتكـون الفعـل البسـيط مـن ثلاثـة أحـرف وأربعـة أحـرف، مثـل «ذهـب» و«دهرجـة »[٣٥].

الخاتمة :

مـن خـلال دراسـة آراء أبي عـلي الشـلبيني في شرح الأشـموني لمعنـى القـرآن، يتضـح أنـه لم يقـف وحيـدًا في معارضتـه للـتراث النحـوي، بـل شـارك فيـه بنشـاط، وشـارك في المسـارات العلميـة التـي حددهـا، وتفاعـل مـع كبـار العلـماء، وناقشـهم في شـؤونهم. في بعـض الأحيـان، وافـق المـبرد في دقـة القواعـد النحويـة، بينـما خالفـه في أحيـان أخـرى، معتمـدًا عـلى حجـج واضحـة وتفضيـلات محـددة. توافقـت آراؤه أحيانًـا مـع آراء ابـن عقيـل في شرحـه للألفيـة، لكنـه مـال إلى مزيـد مـن التفصيـل في شرحـه وحـل الخلافـات. بالنسـبة لابـن هشـام، كان التزامـه بمنهـج التحليـل المتعمـق والبحـث في التفاصيـل الدقيقـة واضحًـا. ويتجـلى هـذا التوجـه العـام أيضًـا في قـراءات فاضـل السـامرائي المعـاصرة، المسـتمدة مـن الـتراث والتـي أُعيـد تصورهـا بعقليـة حديثـة إن جهـود الشـلبيني تشـكل حلقـة وصـل بـين النحـو الحديـث والقديـم، وتـدل عـلى أن النحـو العـربي لا يـزال يـدرس حتـى اليـوم، ويسـتمد أصالتـه مـن طبيعتـه التراثيـة، كـما تتنبـأ بإمكانيـة التقـدم والتجديـد ..

الهوامش:

١-) ينظـر حاشـية الصبّـان شرح الاشـموني عـلى الفيـة ابـن مالـك ،الشـافعي ،(ت ١٢٠٦هـ) ، ج١ ، ص٢٥٣

-٢- توضيـح المقاصـد والمسـالك بـشرح الفيـة ابـن مالـك ،ابـن ام قاسـم المـرادي ، تحقيـق : عبـد الرحمـن عـلي سـليمان ، ج١ ، ص٤٦٠

٣- ينظـر الكتـاب ، سـيبويه ،(ت١٨٠ هـ) ، تحقيق : عبـد السـلام محمـد هـارون ، ط ٣ ، ١٤٠٨هـ ـــ ١٩٨٨م ج١،ص٢٦١

٤- المقتضـب ، المُـبرد ، (ت٢٨٥هـ) ، تحقيـق : محمـد عبـد الخالـق عظيمـة .

٥- شرح الاشـموني عـلى الفيـة ابـن مالك ، الشـافعي ، ت(٩٠٠هـ) ، ج١ ، ص٦٥

٦- ينظـر حاشـية الصّبـان شرح الاشـمولي عـلى الفيـة ابـن مالـك ، الشـافعي ،(ت ١٢٠٦هـ) ،ط١١٤١٧هـ ـــ ١٩٩٧م ،ص٣٤٩

٧- الكتـاب ، سـيبويه ، ج٢ ، ص١٢٩، تحقيـق : عبـد السـلام محمد هـارون ، ط٣ ،١٤٠٨هـ ،١٩٨٨م

٨- المقتضب ، المُبرد ، ج٣ ، ص٧٦

٩- ينظـر أوضـح المسـالك الى الفيـة ابـن مالـك ، ابـن هشـام ،(ت ٧٦١هـ) ، تحقيـق : يوسـف الشـيخ محمـد البقاعـي ج١، ص ٢١٩

١٠- همـع الهوامـع في شرح جمـع الجوامـع ، السـيوطي ،(ت٩١١هـ) ، تحقيـق : عبـد الهـادي هنـداوي ، ص ٣٩٤

١١- ينظـر النحـو الـوافي ، عبـاس حسـن ، (ت ١٣٩٨هـ) ، ط١٥ ، ج١ ، ص٥١٩

١٢- شرح قواعد الاعراب ، شيخ زاده ،ج١، ص١١٢

١٣- ينظـر موسـوعة النحـو والـصرف والاعـراب ، الدكتـور اميـل بديـع يعقـوب ،ط١ ، ١٩٨٨، ص ٦٠٧.

١٤- حاشية الصّبان شرح الاشمولي على الفية ابن مالك ،ج١ ، ص٤١٦.
١٥- ينظر المقتضب ، المبرد ، ج٣، ص٧١ .
١٦- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، ابن عقيل ،(ت ٧٦٩هـ) ، ج١ ، ص٢٢٠
١٧- ينظر مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ، ابن هشام ،(ت٧٦١هـ) ، تحقيق : مازن المبارك ، ط٦ ١٩٨٥.
١٨- همع الهوامع في شرح الجوامع ، السيوطي ، (ت٩١١هـ) ، تحقيق : عبد الحميد الهنداوي ، ج١، ص ٤٧٤.
١٩- معاني النحو ، فاضل السامرائي ، ط١ ، ١٤٢٠ هـ ،٢٠٠٠ ، ج١ ، ص٢٦٨.
٢٠- النحو الوافي ، عباس حسن ، (ت ١٣٩٨هـ) ، ط١٥ ، ص٦٢٦.
٢١- حاشية الصّبان شرح الاشمولي على الفية ابن مالك ، ج٢ ، ص
٢٢- اللمع في العربية ، ابن جني ، ص٤٤.
٢٣- شرح المقدمة المحبسة ، ابن بابشاذ ، ج١ ، ص ٢٧٧
٢٤- اللباب في قواعد اللغة وآلات الادب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل ، محمد علي السراج ، ص٩١٢ .
٢٥- ينظر معاني النحو ، عباس حسن ، ج١ ، ص٦٨٥
٢٦- معاني النحو، فاضل السامرائي ، ج١ ، ص٣٦١
٢٧- ينظر حاشية الصّبان شرح الاشمولي على الفية ابن مالك ، ج٢، ص٢٣٣.
٢٨- ينظر القواعد التطبيقية في اللغة العربية ، نديم حسين دعكور ، ص٢١٠.
٢٩- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، محمد محي الدين عبد الحميد ، ج٢ ، ص١٦١.
٣٠- أدوات الاعراب ، ظاهر شوكت البياتي ، ص١١٥.
٣١- التسهيل ،١٧٠ ، انظر همع الهوامع ،ج١ ، ص٢٠١ ، التصريح ، ج١ ،ص٣٦٢.
٣٢- سيبويه ،ج١ ،ص٢٠٣، الاشموني ،ج٢،ص١٦٠،التصريح ،ج١ ،ص٣٦٢،الرضي على الكافية ،ج١،ص٢٧٠.
٣٣- ابن يعيش ، ج٢ ، ص٨٣ .
٣٤- ينظر شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام ، ص٥٢ــ ٥٣.
٣٥- ينظر معاني النحو ، فاضل السامرائي ، ج٣ ، ص٢٨١

المصادر والمراجع:

١.القرآن الكريم. (د.ت). القرآن الكريم.
٢.سيبويه. (ت ١٨٠هـ). الكتاب.
٣.عبده، د. (د.ت). أبحاث في اللغة العربية.
٤.البياتي، ط. ش. (د.ت). أدوات الإعراب.
٥.السراج، م. ع. (د.ت). اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب: النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والأمثال.
٦.دعكور، ن. ح. (د.ت). القواعد التطبيقية في اللغة العربية.
٧.المبرد. (ت ٢٨٥هـ). المقتضب.
٨.ابن هشام. (ت ٧٦١هـ). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.
٩.ابن جني. (ت ٣٩٢هـ). اللمع في العربية.
١٠.حسن، ع. (د.ت). النحو الوافي.
١١.المرادي. (ت ٧٤٩هـ). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك.
١٢.ابن بابشاذ. (ت ٤٦٩هـ). شرح المقدمة المحسبة.

١٣.الشافعي، أ. (د.ت). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك.
١٤.شيخ زاده. (ت ٩٥١هـ). شرح قواعد الإعراب.
١٥.ابن عقيل. (ت ٧٦٩هـ). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك.
١٦.ابن هشام. (ت ٧٦١هـ). شرح قطر الندى وبل الصدى.
١٧.الصبان. (ت ١٢٠٦هـ). حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك.
١٨.ابن هشام. (ت ٧٦١هـ). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.
١٩.السامرائي، ف. (د.ت). معاني النحو.
٢٠.يعقوب، إ. ب. (د.ت). موسوعة النحو والصرف والإعراب.
٢١.السيوطي. (ت ٩١١هـ). همع الهوامع في شرح الجوامع.

القائمة الأجنبية:

1.Al-Qur'an al-Kareem. (n.d.). The Holy Qur'an.
2.Sibawayh. (d. 180 AH/796 CE). Al-Kitab [The Book].
3.Abduh, D. (n.d.). Studies in the Arabic Language.
4.Al-Bayati, T. S. (n.d.). The Tools of I'rab.
5.Al-Sarraj, M. A. (n.d.). Al-Lubab in the Rules of Language and the Instruments of Literature (Grammar, Morphology, Rhetoric, Prosody, Language, and Proverbs).
6.Dakkour, N. H. (n.d.). Applied Grammar in the Arabic Language.
7.Al-Mubarrad. (d. 285 AH/898 CE). Al-Muqtaḍab.
8.Ibn Hisham. (d. 761 AH/1360 CE). Awḍaḥ al-Masalik ila Alfiyyat Ibn Malik.
9.Ibn Jinni. (d. 392 AH/1002 CE). Al-Luma' fi al-'Arabiyyah.
10. Hassan, A. (n.d.). Al-Nahw al-Wafi [Comprehensive Grammar].
11. Al-Muradi. (d. 749 AH/1348 CE). Tawḍīḥ al-Maqāṣid wa-l-Masālik bi-Sharḥ Alfiyyat Ibn Malik.
12. Ibn Babshadh. (d. 469 AH/1077 CE). Sharḥ al-Muqaddimah al-Muḥbasa.
13. Al-Shafi'i, A. (n.d.). Sharḥ al-Ashmūni 'ala Alfiyyat Ibn Malik.
14. Shaykh Zadah. (d. 951 AH/1544 CE). Sharḥ Qawā'id al-I'rāb.
15. Ibn 'Aqil. (d. 769 AH/1367 CE). Sharḥ Ibn 'Aqīl 'ala Alfiyyat Ibn Malik.
16. Ibn Hisham. (d. 761 AH/1360 CE). Sharḥ Qaṭr al-Nadā wa-Ball al-Ṣadā.
17. Al-Ṣabbān. (d. 1206 AH/1791 CE). Ḥāshiyat al-Ṣabbān 'ala Sharḥ al-Ashmūni 'ala Alfiyyat Ibn Malik.
18. Ibn Hisham. (d. 761 AH/1360 CE). Mughni al-Labīb 'an Kutub al-A'ārīb.
19. Al-Samarrai, F. (n.d.). Ma'ani al-Nahw [The Meanings of Grammar].
20. Ya'qub, E. B. (n.d.). Encyclopedia of Grammar, Morphology, and I'rab.
21. Al-Suyuti. (d. 911 AH/1505 CE). Hama' al-Hawāmi' fi Sharḥ al-Jawāmi'.